مقترح لاعتماد نظام الإنتاجية بدلاً من تقليص ساعات الدوام الرسمي

مراجعون يتزاحمون امام احدى الدوائر

□ بغداد / دعاء آزاد

طوابير طويلة من المراجعين تقف أمام شبابيك الدوائر الحكومية، معاملات تختفي وسط أكوام مثيلاتها لم تنجز رغم أنها لا تحتاج سوى إلى توقيع الموظف المسؤول، إجراءات روتينية معقدة تجاوزتها الدول المتقدمة منذ عقود لانجاز أية معاملة.

موظفون يتثاقلون من الإجابة على استفسارات المراجعين، عطل رسمية وغير رسمية، والضحية الوحيدة هو المواطن الذي يحبس أنفاسه عندما يضطره القدر أن يروج معاملة في إحدى الدوائر الحكومية، والمشكلة في تفاقم مستمر.

في المقابل طرحت لجنة العمل النيابية مشروع قرار يتضمن تقليص ساعات العمل لموظفي القطاع الحكومي خلال ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف، ونقلت "وكالة دنانير" عن رئيس اللجنة يونادم كنا قوله: إن "لجنة العمل بصدد طرح مشروع قرار لتقليص ساعات العمل خلال الصيف، وذلك بسبب ارتفاع درجات الحرارة التي بدأت تؤثر على وضع الموظفين الصحي".

وأضاف أن "كثيرا من البلدان المتقدمة تلتزم بمثل هذه المعايير بغية منح فسحة للراحة ورفع الضغط الذي تخلفه التغييرات البيئية على قابليات الموظف الإنتاجية"، مشيرا إلى أن جلسة مجلس النواب اليوم ستشهد طرح ومناقشة المشروع والذي سيتضمن تقليص ساعات الدوام وإعطاء صلاحيات معينة لاعتبار أيام الحر الشديد وخاصة في شهر رمضان أيام عطل رسمية.

"عدد البطالة المقنعة في الدوائر الحكومية ليس بالقليل، وفي كثير من الأحيان نجد الموظف المسؤول في إجازة ولا يوجد بديل له"، حسب قول المواطن علي ياسين في حديثه لـ"المدى".

ويضيف ياسين "كان الأجدر بالحكومة أن تشرع قوانين تحث الموظف على العمل الإنتاجية".

من جانبها، أكدت اللجنة الاقتصادية وعلى لسان مقررها محما خليل أن "تقليص عدد ساعات الدوام في الدوائر الحكومية قد يؤثر بشكل سلبي على إنتاج العامل".

وطالب خليل في حديثه لـ"المدى" الجهة المعنية بالأمر أن "لا تركز على عدد ساعات الدوام وإنما على إنتاجية وجودة وكفاءة الموظف"، مقترحا أن تشرع قوانين تقلل من العطل أو على أقل تقدير تحد من تأثيرها على أداء الموظفين.

إلى ذلك، اقترحت الخبيرة الاقتصادية آسيا كاظم السعدي اعتماد آلية العمل بالإنتاجية بدلا عن تقليص ساعات الدوام الرسمي خلال الصيف.

وقالت السعدي في تصريح صحفي: إن القرار المزمع اتخاذه بشأن تقليص الدوام الرسمي في دوائر القطاع الحكومي ستكون له تبعات سلبية كثيرة كونه سيحد من إنتاجية العاملين خلال الوحدة الزمنية "في حين إننا في العراق نعاني من كثرة العطل والمناسبات كما إننا نعاني من بطالة مقنعة تجتاح أغلب دوائر القطاع العام". ودعت إلى أن يكون القرار "مدروسا بشكل لا يضر بالحركة التنموية للبلاد من خلال ايجاد بدائل في المؤسسات الإنتاجية تتمثل في تحديد القيمة الإنتاجية للفرد العامل ومحاسبته على أساس ما قام بإنتاجه فقط دون الحاجة إلى حصر المسألة بالوقت المخصص للدوام إذ أن كثيرا منهم لا يقدم شيئا طوال فترة العمل".

وطالبت السعدي مجلس النواب بإصدار تشريع جديد يقضي بمحاسبة العمال المقصرين واعتماد مبدأ الإنتاجية في الوحدة الزمنية كما هو الحال في الدول المتقدمة.

انطلاق أعمال لجنة الشراكة للقضاء على السل في البلاد

□ بغداد / المدى

اختارت لجنة الشراكة الوطنية للقضاء على السل في العراق، رئيسها ونائبه وثلاث لجان لممارسة أعمالها.

الاختيار الذي جرى عبر التصويت السري وشارك فيه عدد من المنظمين لهذه الشراكة، إذ تم انتخاب الدكتور فضل علي عباس رئيساً للجنة الشراكة، فيما تم اختيار الدكتور كاظم الحلفي نائبا لرئيس اللجنة.

وأوضح الدكتور فاضل علي عباس لـ"المدى" أن الغاية من تأسيس اللجنة "يأتي ضمن الجهود التي تسعى إلى دحر السل في العراق"، مشيراً إلى أن لجنة الشراكة تضم عدد من ممثلي الوزارات ومنظمات المجتمع المدني إضافة إلى وجود عدد من العاملين في المؤسسات الإعلامية.

وأشار عباس إلى أن عددا من أعضاء لجنة الشراكة سيعقدون اجتماعاً الأربعاء المقبل في محافظة السليمانية للإعلان عن بعض الأمور المتعلقة بعمل اللجنة، مبينا أن "هناك دعما كبيرا لهذا البرنامج الذي سيسهم بالقضاء على السل في البلاد".

ولفت إلى أن منظمة الصحة العالمية وبالتنسيق والتعاون مع لجنة الشراكة تعمل على تنفيذ عدد من الأهداف الذي تم على أساسه تشكيل هذه الشراكة، موضحا أن أولويات الشراكة هو دعم شريحة المصابين بهذا المرض وإنشاء مستشفى متخصص.

وأكد عباس وجود رؤية إستراتيجية يعمل عليها القائمون على برنامج الشراكة، تهدف إلى خفض معدل انتشار السل والوفيات من جراء الإصابة بمرض التدرن والتصدي لهذا المرض.

حملات تلقيح

البدء بحملات مكثفة على معامل الثلج والمنتجات الغذائية

معمل ثلج

□ بغداد / المدى

باشر الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، أمس الأول، بتكثيف حملاته على معامل الثلج والمثلجات والمنتجات الغذائية في عموم البلاد.

وقال رئيس الجهاز سعد عبد الوهاب في تصريح صحفي: إن الجهاز يعتزم خلال الأيام المقبلة البدء بحملات تفتيش مكثفة على معامل المواد الغذائية والثلج التي يبلغ عددها ٥٠٩ معامل. وأضاف أن الهدف من الحملة التأكد من صلاحية منتجاتها ومدى تطابقها مع المواصفات القياسية المعتمدة من قبل الجهاز والجهات الصحية التي ستشترك في الحملة، مشيرا إلى أنه سيتم التنسيق مع شعب الهيئة الرئيسة في كل من البصرة وواسط ونينوى لغرض توفير الدعم الكافي لمفارزها وإنجاح مهامها في القضاء على جميع أنواع الغش في الصناعات الغذائية. وذكر عبد الوهاب أنه تم تسلم شكاوى كثيرة من المواطنين تتعلق برداءة بعض المنتجات الغذائية وبالخصوص معامل الثلج ومعامل تعبئة المياه، ما استلزم اتخاذ إجراء فوري لتدارك الوضع. ولفت إلى أن المفارز ستقوم أيضا بجولات ميدانية لغرض أخذ عينات من المحال التجارية بصورة مباشرة وفحصها مختبريا لغرض التأكد منها وتقديم مروجي البضائع التالفة إلى القضاء حفاظا على سلامة المواطنين وأمنهم الغذائي.

شبكة مجاري تهجر عوائل نزحت من ديالى إلى كربلاء

□ كربلاء / أمجد علي

لم يدرك مثنى، الذي نزح من محافظة ديالى إلى كربلاء أيام العنف الطائفي، أنه سيسكن خارج حدود المدينة في منطقة (البستنة)، وإن البيت الذي سيسكنه سيمر من تحته أنبوب ناقل لشبكة المجاري الخاصة بالمنطقة، ما اضطره إلى إخلاء البيت ليسكن العراء.

مثنى هرب من ديالى عقب أحداث تفجير قبة الإمامين العسكريين عام ٢٠٠٦، والتي راح ضحيتها عدد من أفراد عائلته، ما اضطره إلى أن يترك كل ممتلكاته وينجو بما تبقى من العائلة.

هذا حال أكثر من ٣٠٠ عائلة قدمت من ديالى لتسكن إحدى المناطق، التي تحولت إلى قرية على مدى السنوات الماضية، ويتمكن الآباء والأمهات والأطفال من التكيف مع الوضع الجديد بدلا من التواجد في أماكن لم تزل بحسب اعتقادهم بؤرا للموت والعنف الطائفي.

ويقول مثنى في حديثه لـ"المدى": إنه لم يستطع العودة إلى ديالى فمنطقتهم لم تزل ساخنة وإن من عاد قتل "إذ قتل ما عادوا قتلة شنيعة والبعض منهم هدمت منازلهم وهم بداخلها"، على حد قوله.

ويضيف "جئنا إلى كربلاء نهاية عام ٢٠٠٦ هربا من العنف، وتمكنا من بناء ما يمكن بناؤه وتجمعنا على شكل عوائل من محافظة ديالى لنكون قرية أطلق عليها أهالي كربلاء قرية المهجرين، وهي تقع في منطقة السوادة التابعة لناحية الحر".

وتابع بالقول: "لكننا لا نعلم أن هذه المنطقة مشمولة بالمشاريع ومنها مرور أنابيب مجار لابد أن تنفذ في المنطقة التي نحن نسكن فيها"، داعيا الحكومة المحلية إلى النظر بحالهم وإيقاف هدم منازلهم وإيجاد مساكن بديلة لهم".

أما النازح حسين فيقول: "أنها مشكلة أن تهجر مرتين في حياتك"، مضيفا "ربما هذا قدرنا أن نبني أماكن لنسكنها فتكون بعد سنوات موقع مشروع، ربما هو حظنا العاثر". ويشير في حديثه لـ"المدى" إلى انه يدرك أهمية المشروع لأنه يعني إكمال مشروع المجاري "ولكن نحن أيضا عراقيون ونحتاج إلى الرعاية والاهتمام، فالإنسان أولى بكل شيء والمشروع من اجل الإنسان لذلك ما نريده هو التعويض أو التريث لحين أن نجد حلا".

ويؤكد "لو كان بالإمكان العودة إلى ديالى لما تأخرنا ولكن ندرك إن العودة تعني الموت".عضو مجلس محافظة كربلاء طارق الخيكاني، ذكر لـ"المدى" أنه زار المنطقة واطلع على حجم الأضرار التي تعرضت لها بعض منازل القرية أثناء تنفيذ مشروع مجاري ناحية الحر، مبينا "بعض المنازل هدمت بسبب مرور الخط الناقل بمحاذاتها". ويوضح الخيكاني "هذه القرية تعد من القرى الفقيرة كون سكانها من المهجرين"، مشيرا إلى أن أصحاب المنازل المتضررة طالبوا بتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بمنازلهم من تنفيذ المشروع "خاصة وأن أغلبهم من العاطلين عن العمل وذوي الدخل المحدود".

الخيكاني يبين أن نحو ٣٠٠ عائلة تسكن هذه القرية "وتم هدم ستة بيوت، إضافة إلى أن دورا أخرى تهدمت أسيجتها"، داعيا الحكومتين الاتحادية والمحلية إلى الالتفات لهذه العوائل، وتعويضها ماديا أو تخصيص قطعة أرض لهم ضمن الأراضي التي منحت للعوائل المتجاوزة على أملاك وأراضي الدولة.

واختتم الخيكاني حديثه بالقول: إن وزير البلديات في زيارته الأخيرة إلى كربلاء دعا إلى أن يتحمل المقاول المنفذ لمشروع المجاري جزء من مبالغ التعويضات.

قرية النازحين

مدير عام السدود يؤكد: لا مخاوف من انهيار سد الموصل

□ بغداد / المدى

قلل مدير عام الهيئة العامة للسدود والخزانات بوزارة الموارد المائية من خطورة الأنباء التي تتحدث عن انهيار سد الموصل خلال فترة زمنية قريبة.

وقال فيصل محمد أمين لـ"المدى": إن الهيئة والكوادر العاملة في سد الموصل ومنذ تأسيسه في ثمانينيات القرن الماضي، "شخصت مشكلة السد إذ أقيم على أراض جبسية"، مؤكدا في الوقت نفسه أن الجهد متواصل منذ عشرات السنين للقائمين على السد ومن عملوا في الهيئة لمتابعة السد بشكل منتظم.

وأضاف أن الهيئة اتخذت مجموعة من الإجراءات من خلال عقد مؤتمر دولي في تركيا عام ٢٠٠٨، شاركت فيه ٦٠ شركة عالمية، وتم اختيار شركتين عالميتين لبناء جدار قاطع بعمق ٢٥٠ مترا.

وأشار أمين إلى أن الهيئة في الوقت الحالي تراقب السد على مدار ٢٤ ساعة من خلال وجود أجهزة تحسس، إضافة إلى إجراء فحص دوري موقعي كل ستة أشهر من خلال كادر وأجهزة عالمية متطورة لمراقبة السد بجميع جزيئاته، مضيفا "كما تم اعتماد منسوب مياه آمن للسد بنسبة ١٠٠٪.

ونفى مدير عام الهيئة وجود أي تصدع في السد "وإنما هناك رشح ضمن الحدود التصميمية والمسموح بها"، لافتا إلى أنه "هناك فريق هندي متكامل يعمل على مدار ٢٤ ساعة بالإضافة إلى وجود ٢٦ حفارة عملاقة تعمل حاليا".

تذرعت بعدم وجود إشارة البطاقة الذكية لتحيلهم إلى المكاتب الأهلية

مصارف ذي قار تتلكأ في توزيع رواتب المتقاعدين

□ الناصرية / حسين العامل

اتهم متقاعدو ذي قار المصارف الحكومية بالتلكؤ في توزيع رواتبهم، والتذرع بعدم وجود إشارة البطاقة الذكية من المصدر لتحيلهم بذلك إلى المكاتب الأهلية لتسلم الرواتب التقاعدية ما يفاقم من معاناتهم ويضيف عليهم أعباء مالية إضافية. وقال رئيس جمعية المتقاعدين الإنسانية في ذي قار سعدون جابر حاجم لـ"المدى": إن المصارف الحكومية أخذت تتلكأ في توزيع رواتب المتقاعدين بعد أن كانت منتظمة في ذلك قبل استحداث المكاتب الأهلية.

وأضاف "في كثير من الأحيان تقوم المصارف بتأخير الرواتب ما بين أسبوع إلى عشرة أيام عن الموعد المقرر للتوزيع"، مشيرا إلى أن موظفي المصارف غالبا ما يتذرعون بعدم وجود إشارة البطاقة الذكية من المصدر وينصحون المتقاعدين بالتوجه إلى المكاتب الأهلية المنتشرة في محيط المصارف لتسلم رواتبهم بدلا من الانتظار. وتابع بالقول: "هذا الحال يفاقم من معاناة المتقاعدين لاسيما العجزة والمعاقين منهم، ويحملهم أعباء مالية هم في غنى عنها، إذ أن أجهزة بعض المكاتب الأهلية يتعذر إظهار بصمة البطاقة الذكية واضحة فيها، ما يحول ذلك دون تسلم رواتبهم في الوقت المحدد، فضلا عن استيفاء المكاتب الأهلية ما بين ٣ - ٤ آلاف دينار عن كل راتب يتقاضاه المتقاعد".

إجراءات اصدار البطاقة الذكية

ودعا حاجم المصارف الحكومية إلى الانتظام في توزيع رواتب المتقاعدين في موعدها المحدد والعمل على معالجة مشكلة الإشارة، ملمحا في الوقت نفسه إلى احتمالية وجود تواطؤ بين البعض من موظفي المصارف الحكومية والمكاتب الأهلية من خلال التعمد في تأخير توزيع رواتب المتقاعدين عبر المصارف الحكومية.

وغالبا ما يشكو المتقاعدون الذين يتسلمون رواتبهم وفق الفئة القديمة، من قلة رواتبهم، إذ لا يتجاوز راتب المتقاعد الذي أحيل على التقاعد في فترة ما قبل عام ٢٠٠٣، وهم الغالبية العظمى من المتقاعدين، ٢٠٠ ألف دينار، الأمر الذي جعل معظم المتقاعدين يعيشون حالة من البؤس والعوز نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار المواد الأساسية في الأسواق المحلية.

بلدية كركوك تعتزم توزيع ٦ آلاف قطعة أرض سكنية

□ بغداد / المدى

أعلنت مديرية بلدية محافظة كركوك، يوم أمس، أنها بصدد توزيع ستة آلاف قطعة أرض سكنية على المواطنين في المحافظة، مشيرة إلى أن المديرية تنتظر استحصال الموافقة النهائية من الوزارات المعنية في بغداد للبت بتوزيع تلك الأراضي.

ونقلت وكالة "آكانيوز" للأنباء عن رئيس المديرية عبد الكريم حسن قوله: إن مديريته تقدمت بطلب لاستملاك قطعتي أرض تقعان في حي دوميز بكركوك، مبينا أن القطعتين نصفها مملوكة لمديرية البلدية في المحافظة، والنصف الآخر مملوك للإدارة المحلية في كركوك.

وأضاف أن "محافظ كركوك نجم الدين كريم لا يملك صلاحيات تحويل ملكية تلك الأرض كونه ليس منتخباً من قبل أهالي المحافظة"، مشيرا إلى أن "مديرية بلدية كركوك طلبت من وزارة الداخلية تمليك حصتها من تلك الأرض في المحافظة للمديرية بغية توزيعها على المواطنين".

وزاد بالقول: إن مديريته تنتظر رد وزارة الداخلية على طلبها للبت في توزيع الأراضي المشار إليها، مشيرا إلى أنه في حال استحصال الموافقة من بغداد فإنه سيتم توزيع تلك الأراضي على الموظفين وذوي الشهداء والمعلمين في كركوك.

وبين رئيس بلدية كركوك أن "لدى المديرية ٨ آلاف طلب من قبل المواطنين على تلك الأراضي".

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح